الجمهورية التونسية

بلدية قلعة الأندلس

برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية

بلدية قلعة الأندلس

التقرير السنوي حول النفاذ الى المعلومة لسنة

2019

2019

الفهـــــــرس

العنـــــوان	الصفحة
الفهرس.....	2
I -المقدمة.....	3
II -الإطار القانوني للنفاذ	3
1 -التشريعات الصادرة في الغرض	3
2 -خطة العمل التنفيذية ببلدية قلعة الأندلس	4
3 نقائص الإطار القانوني	5
III - تكريس حق النفاذ	6
1 -بسطة حول المخطط التنفيذي للبلدية والمراحل المعتمدة للإنجاز	6
2 -الجانب المؤسساتي	8
3 النشر الإستباقي	8
4 المستوى التفاعلي	8
5 -التكوين والتاهيل في مجال النفاذ	9
IV - التوصيات والمقترحات	9

I - المقدمة

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 وطبقا لما جاء بالمنشور عدد 25 لسنة 2012 الصادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 05 ماي 2012 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية.

هذا وقد تم إدراج حق النفاذ إلى المعلومة ضمن الدستور الجديد للجمهورية التونسية (الفصل 32).

كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط البلدية المتعلق بالبرنامج المذكور يخضع إضافة إلى النصوص القانونية والترتيبية السالفة الذكر إلى الضوابط والمراحل التي حددتها خارطة الطريق المتعلقة بالبرنامج والجدول الزمني لتنفيذها والمنجزة على مستوى البلدية.

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص نشاط بلدية قلعة الأندلس حول البرنامج المذكور وفقا لما يلي:

II - الإطار القانوني للنفاذ

1 -التشريعات الصادرة في الغرض:

لقد نشأ حق النفاذ إلى المعلومة في تونس عن قانون 2016 بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليه و إدراجه كحق دستوري .

حيث أحدث القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، الذي يهدف الى ضمان حق كل شخص طبيعي ومعنوي في النفاذ الى المعلوم وبذلك تعزز مبادئ الشفافي و والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام وتحسين جودة الخدمات المسداة من طرف المرفق العمومي ودعم الثقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون.

واستجابة لتطلعات الإداريين والمجتمع المدني لمزيد تعزيز هذا الحق وتوضيحه ووضع الآليات اللازمة لتطبيقه، فقد تم إقراره كمبدأ دستوري ضمن الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.

2 -خطة العمل التنفيذية ببلدية قلعة الأندلس:

إعتمدت الخطة التنفيذية لبلدية قلعة الأندلس على تحديد الاطراف الفاعلة في البرنامج من جهة ووضع خطة زمنية للإنجاز مواكبة للإستراتيجية العامة للنفاذ.

الأهداف	الأنشطة والأنشطة الفرعية	المسؤولون المتدخلون	رزنامة التنفيذ	تقدم الإنجاز	الإجراءات التصحيحية
وضع نظام ناجع لتلقي مطالب النفاذ والرد عليها	إحداث دفتر تسجيل المطالب	المكلف	في الآجال		
تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ وتسهيل العمل	إصدار مذكرة في الغرض توعية مختلف المصالح للعمل على تسهيل مهام المكلف (إعداد مذكرة)	المكلف بالنفاذ ونائبة بمعية السيد الكاتب العام رئيس الإدارة	إبتداءا من 11 مارس 2019		الغاء العمل بالمرسوم عدد41
- تكريس حق النفاذ الى المعلوم - الشفافية - العمل على ضبط الإستثناءات المنصوص عليها بالباب الرابع من القانون عدد22	النشر الإستباقي التنصيص على الإستثناءات في مجال النفاذ الى المعلومة	المكلف وقسم الإعلامية المكلف	بداية سنة 2019	يتم نشر جميع الوثائق الخاصة بالشؤون الإدارية والمالية ومتابعة التصرف	يجب تكريس مفهوم أهمية الأرشيف بالنسبة للإدارة الذي يصعب التعامل معه
	النشر الإستباقي لمختلف النشاطات والقرارات المتخذة في إطار عمل الهيكل	المكلف بالنفاذ ورئيس الهيكل	شهر مارس 2019 على موقع الواب الخاص بالبلدية		يتم النشر على موقع الواب
	الإستجابة إلى مطالب النفاذ في أحسن الآجال	الملكف بالنفاذ والمصالح المعنية بالبلدية	في الآجال القانونية	عدد39 مطلب في الآجال	

- **الأطراف الفاعلة في البرنامج**

حيث يتولى تنفيذ البرنامج على مستوى البلدية الأطراف التالية:

- المكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونائبه.

- إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية

- فريق عمل تم تكوينه على مستوى مكتب الضبط والأرشيف ببلدية قلعة الأندلس ومختلف المصالح خاصة الإدارية والمالية.

- لجنة إدارية تم تكوينها على مستوى بلدية قلعة الأندلس بمقتضى مقرر السيد رئيس النيابة الخصوصية المؤرخ في 6 جوان 2017 تحت عدد 1370 وهي لجنة مكلفة ومتعهدة بتنفيذ ومتابعة برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية قلعة الأندلس ، وتتولى بالخصوص القيام بالأعمال المتعلقة بتحديد الوثائق القابلة للنشر ومصادر البيانات والمعطيات وطرق التصرف فيها إلى جانب وضع منهجية تطبيق القانون عدد22.

- إصدار مذكرة عمل إلى مختلف المصالح المعنية بالبلدية لتسهيل عمل المكلف بالنفاذ.

- **إعتماد خطة تنفيذية بالبلدية**

- تم تحديد حيثيات المشروع وأهدافه والخطوط الكبرى لتنفيذه على بلدية قلعة الأندلس وتم تدوينها ضمن بطاقة مشروع.

- تم إعداد خارطة طريق تبين بكل دقة مراحل وطرق وآليات تنفيذ البرنامج على المدى القصير والمتوسط.

- تم إعداد مخطط زمني تفصيلي لتنفيذ البرنامج وفقا للرؤيا المعتمدة من بلدية قلعة الأندلس .

وتهدف هذه الخطة إلى:

- **مكافحة الفساد الإداري عبر** :

- نشر المعطيات عبر موقع الواب الخاص بالبلدية

- تحديد خطة تنفيذية للبرنامج خاصة ببلدية قلعة الأندلس

- شفافية المعاملات الإدارية ومصداقية الإدارة

- المساهمة في التنمية الإقتصادية حيث أن المعطيات المنشورة يمكن أن تمثل نواة لتطوير منظومات قابلة للتعامل التجاري.

وتعتبر الخطة التنفيذية لبرنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية قلعة الأندلس جزءا من الإستراتيجية العامة لهذا البرنامج وتدخل في إطار رؤية شمولية وأهداف إستراتيجية تسعى جميع مركبات الإدارة التونسية لتطبيقها و هذا الإرتباط يضمن مساهمة بلدية قلعة الأندلس في تحقيق الأهداف الشاملة للبرنامج .

وفي هذا الصدد تم تصنيف بلدية قلعة الأندلس في المرتبة عدد 31 من مجموع 354 بلدية في إطار الشفافية من طرف جمعية "بوصلة".

3 -الإطار القانوني

بعد صدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 بدأت ملامح العمل بقانون النفاذ الى المعلوم تظهر من حيث :

-وضوح مهام المكلف بالمعلومة ونائبه وعلاقتهما بالهيكل التابعين له

-شفافية التعامل مع المعطيات والوثائق التي تنبثق عن الإدارة (النشر التلقائي)

III -تكريس حق النفاذ

1 -بسطة حول المخطط التنفيذي للبلدية والمراحل المعتمدة للإنجاز

عملت البلدية جاهدة منذ صدور المرسوم عدد 41 وإلى حين صدور القانون عدد 22 على الإجابة بقدر المستطاع على مطالب النفاذ الواردة عليها بالرغم من الصعوبات الترتيبية التي بدأت تتجلى مع إحداث موقع واب خاص بها وتسهيل عملية التواصل مع المواطن والمجتمع المدني.

2 -الجانب المؤسساتي

تسعى بلدية قلعة الأندلس للأخذ بعين الإعتبار لمتطلبات قانون النفاذ في عديد نشاطاتها، حيث أنه وخلال سنة 2019 بدأ العمل على نشر الوثائق والمعلومات الخاصة بالعمل البلدي على صفحة الواب وصفحة التواصل الإجتماعي معا وذلك لمزيد تيسير الولوج إلى المعلومة من طرف المواطنين والمجتمع المدني للإطلاع على جميع الأنشطة والجلسات والمشاريع المنجزة من طرفها.

3 -النشر الإستباقي

-تم نشر جميع الجلسات المتعلقة بالبرنامج الإستثماري التشاركي والجلسات العادية والتمهيدية بالنسبة لسنة 2019 على وموقع الواب وميزانية البلدية .

-تم نشر الدعوات والمعلقات الخاصة بالمواطنين والمجتمع المدني على الصفحة الخاصة ببلدية قلعة الأندلس.

-بدأ العمل بتلقي المطالب الخاصة بالنفاذ أو المطالب المتعلقة بالشكاوى والرد عليها على موقع الواب الخاصة بالبلدية.

4 -المستوى التفاعلي

بدأ مفهوم النفاذ الى المعلوم يروج ويرسخ داخل المجتمع فتطور عدد مطالب النفاذ بالنسبة لسنة 2019 فبلغ عددها 38 مطلب وبالتالي يكون عدد المطالب الواردة على البلدية منذ بداية البرنامج 40 مطلبا .

تتم معالجتها في الآجال القانونية إما ورقيا أو الكترونيا.

آجال الإجابة على المطالب: في حدود 2 الى 10 ايام

5 -التكوين والتاهيل في مجال النفاذ

تعمل إدارة التكوين والرسكلة ببلدية قلعة الأندلس على إدراج محور التكوين الخاص بالنفاذ والمحاور الملاصقة له كمحور الشفافية الإدارية وغيرها من المحاور وذلك ببرامجها السنوية للتكوين.

نقص التكوين بالنسبة للفريق المكلف بالنفاذ مع إقتراح برمجة دورات تكوينيـــــة للمسؤوليـــن المباشرين (رؤساء الهياكل) مثلما أشرنا بتقرير 2018.

ولم تحضر بلدية قلعة الأندلس بالتكوين إلا في مناسبتين الأولى عند صدور المرسوم عدد 41 والثانية بعد سنتين من صدور القانون عدد22(نقص في التكوين).

IV - التوصيات والمقترحات

بما أن مفهوم النفاذ إلى المعلومة أو الوثائق الإدارية بدأ يترسخ لدى المواطن فقد أعطى رئيس الهيكل لبلدية قلعة الأندلس الضوء الأخضر لتطبيق مقتضيات قانون النفاذ ومزيد إضفاء الشفافية اللازمة لعمل الإدارة البلدية .

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

نادية الكسوري

نائب المكلف بالنفاذ الى المعلوم

منية السلواج

رئيس البلدية

فتحي بن الحاج حمودة